

العوامل المرتبطة بمستويات التضامن الاجتماعي لدى عينة من المجتمع الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة
خلال فترات الأزمات 2023م – 2026م

**Factors Associated with Levels of Social Solidarity Among a Sample of Palestinian Society in
the Ramallah and Al-bireh Governorate During the Crisis Periods of 2023-2026**

إعداد الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة

أستاذ علم الاجتماع وباحث في مجال العلوم الاجتماعية، رام الله، فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

المخلص:

هدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على مستويات التضامن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني خلال فترة الأزمات تحديداً في الفترة من سنة 2023م إلى سنة 2026م، وقد تمثل مجتمع هذا البحث بمحافظة رام الله والبيرة الواقعة في وسط الضفة الغربية بجميع قراها ومخيماتها ومدنها، وتمثلت عينة هذا البحث بأخذ نسبة (1%) فقط والتي بلغت بذلك بقيمة (3775) فرداً من افراد مجتمع البحث المذكور، وقد تم أخذها بنوع العينة العشوائية البسيطة بشكل منتظم من مجتمع البحث المذكور، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة لجمع المعلومات الخاصة بهذا البحث، وقد توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج كان منها: أن القيمة الكلية المُعبّرة عن العوامل المؤثرة على قيم التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني قد جاءت منخفضة بشكل واضح، وأن غالبية هذه القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بالعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني والمؤثرة على مستويات الوجود للتضامن الاجتماعي في هذا المجتمع قد جاءت متدرجة بدرجة وسُلم انخفاضها بالشكل التالي: العوامل الاقتصادية، والعوامل المجتمعية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل الدينية، والعوامل السياسية، والعوامل الحزبية، والعوامل الوطنية العامة دون تحيز، والعوامل القرابية/ العائلية، والعوامل الشخصية/ الذاتية/ النفسية، كما تبين أن القيمة الكلية المُعبّرة عن قيم التضامن الاجتماعي في المجتمع العربي الفلسطيني فترة إجراء هذا البحث قد جاءت بشكل منخفض أيضاً، كما تبين أن هنالك علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين العوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني وما بين مستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، وفي نهاية هذا البحث تم وضع عدد من التوصيات جاء منها: ضرورة وجود درجة عالية من الوعي المعرفي بشكل علمي عن موضوع التضامن الاجتماعي، والعمل على مراجعة حالات المجتمعات المختلفة في العالم والتي مرت بأزمات متنوعة وأخذها كنموذج من حيث الوجود للمؤشرات الدالة على مستويات التضامن الاجتماعي التي وُجدت فيها أثناء الأزمات وأخذها كطريقاً يُحتذى بها.

الكلمات المفتاحية: التضامن الاجتماعي، المجتمع الفلسطيني، الأزمات.

Factors Associated with Levels of Social Solidarity Among a Sample of Palestinian Society in the Ramallah and Al-bireh Governorate During the Crisis Periods of 2023-2026

Abstract:

This research aimed to study the factors affecting levels of social solidarity in Palestinian society during crises, specifically from 2023 to 2026. The population of this research consisted of the Ramallah and Al-Bireh Governorate, located in the central West Bank, including all its villages, camps, and cities. The sample for this research consisted of only (1%), which amounted to (3775) individuals from the aforementioned population. This sample was taken using a simple random sampling method. The descriptive analytical method and a questionnaire were used to collect the data for this research. This research reached a number of results, including: that the overall value expressing the factors affecting the values of social solidarity within Palestinian Arab society was clearly low, and that the majority of these quantitative (statistical) values related to the independent variable, which are the factors specific to Palestinian Arab society and affecting the levels of social solidarity in this society, were ranked in terms of their degree of decline as follows: economic factors, societal factors, social factors, and cultural factors. Religious factors, political factors, partisan factors, general national factors (without bias), kinship/family factors, and personal/subjective/psychological factors were all considered. The overall value representing social solidarity in Palestinian Arab society during the research period was also found to be low. Furthermore, a strong and statistically significant relationship was found between factors specific to Palestinian Arab society and levels of social solidarity within that society. The research concluded with several recommendations, including: the necessity of a high level of scientifically grounded awareness of social solidarity; reviewing the cases of various societies worldwide that have experienced diverse crises and using them as models for identifying indicators of social solidarity levels during those crises; the importance of adopting diverse methods of financial savings from multiple sources to prepare for future crises that may affect social groups.

Keywords: Social solidarity, Palestinian society, crises.

1. المقدمة:

يُعتبر موضوع التضامن الاجتماعي في أي مجتمع من أهم المواضيع التي تعكس مدى تماسك هذا المجتمع مقارنةً بغيره من المجتمعات الأخرى، وذلك لما لهذا الموضوع من المواضيع التي تعكس خصوصية الواقع الاجتماعي لكل مجتمع يوجد فيه، كما يُعرف موضوع التضامن الاجتماعي، بأنه مفهوم خاص في نطاق الدراسات الاجتماعية في المجتمعات، وتختلف درجات قياسه بحسب مقومات كل مجتمع، ويعتبر التضامن الاجتماعي بأنه: وحدة معينة أو مجموعة محددة أو فئة منتجة أو قائمة على اشتراك المصالح، والأهداف العامة، والمعايير والتعاطف مع البعض فيما بينهم، كما ويشير مفهوم التضامن الاجتماعي إلى علاقات مجتمعية تربط الناس معاً كفريق واحد، كما ويستعمل هذا المصطلح غالباً في تخصصات علم الاجتماع والفلسفة، وبذلك يختلف قياس درجات هذا التضامن بحسب طبيعة المجتمعات في العالم، ففي المجتمعات البسيطة يمكن أن يستند على القرابة والقيم المشتركة، وفي مجتمعات أكثر تعقيداً هنالك نظريات مختلفة حول العوامل التي تُساهم في الوجود والشعور بهذا التضامن الاجتماعي.

كما أنه لا بد من المعرفة والتوضيح ان موضوع التضامن الاجتماعي من خلال وجوده في الواقع المجتمعي لا بد من تجسيده بمستويات مختلفة في كل مجتمع من مجتمعات العالم، وذلك نظراً للعديد من العوامل المتباينة في تأثيرها على وجود مستويات التضامن الاجتماعي في كل مجتمع، ومن بين هذه العوامل المؤثرة على التضامن الاجتماعي هي العوامل العاطفية كعوامل أولية في مدى تأثيرها على وجود المستويات الخاصة بالتضامن الاجتماعي، وهي المتمثلة بمدى الوجود للتعاطف والمودة والتي تؤدي إلى وجود المشاعر الإيجابية بين الأفراد في داخل المجتمع، وتعمل على تعزيز الوجود للتضامن الاجتماعي، وروح الجماعة التي تؤدي إلى الشعور بالانتماء والوحدة، ليسهم ذلك في بناء مجتمع قوي وقادر على مواجهة التحديات الموجودة. أما العوامل الثانية المؤثرة على وجود التضامن الاجتماعي فهي العوامل العقلانية والمتمثلة بمدى الوجود للمصالح المشتركة مثل إدراك أن العمل الجماعي يحقق فوائد مشتركة ويعزز من هذا التضامن، ووجود نوعاً من العدالة والمساواة التي تؤدي إلى السعي لتحقيق المساواة في توزيع الفرص بين أفراد المجتمع لترفع من مستويات هذا التضامن. أما العامل الثالث المؤثر على وجود مستويات التضامن الاجتماعي فهو الدور المؤسسي والسياسات الموجودة والمتمثلة بمدى العمل على توفير الوجود للخدمات الاجتماعية المتمثلة بتوفير الخدمات الاجتماعية والنفسية، وخاصة لذوي الاحتياجات لها، لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم والمشاركة الاجتماعية بشكل فاعل وفعال، والعمل على وجود برامج خاصة للتنمية والتي تساعد بذلك على تنفيذ برامج لتنمية المهارات الحياتية، وتعزيز الاعتماد على النفس لدى الأفراد والفئات المحتاجة لها، والعمل على التشجيع على المشاركة بتحفيز المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص على القيام بأدوار اجتماعية لزيادة الخدمات المقدمة. أما العامل الرابع وآخر هذه العوامل المؤثرة على وجود مستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع فهي الممارسات الفعلية والمتمثلة بمدى تقديم المساعدة المتمثلة بمساندة المحتاجين والفقراء وذوي الاحتياجات لها، ويعد ذلك ممارسة عملية للتضامن الاجتماعي الموجود في داخل المجتمع، بالإضافة إلى التعاون والتكافل المتمثل بممارسات التعاون والتكافل اليومي بين أفراد المجتمع لتعزيز التضامن الاجتماعي في المجتمع ككل.

أما فيما يتعلق بمدى الوجود لمستويات التضامن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني خلال الفترة الزمنية المذكورة (2023م - 2026م) فيتمثل ذلك بمدى القدرة على إدارة الازمات التي يواجهها المجتمع في أي فترة من الفترات الزمنية التي يمر بها، حيث أخذ المواطن العربي الفلسطيني إعادة دراسة طبيعة ما يقوم به من مصاريف وأعمال متنوعة بناءً على ما يجري في تلك الفترة وهي محاولة خلق ما هو غير موجود (كالإتهام للغير بتهم باطله) وذلك من شدة ما عاناه المُتهم من (عنف وظلم) داخلي ممتدداً للخارج، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستويات التضامن الاجتماعي العضوي في المجتمع الفلسطيني وزيادة وجوده من حيث الحجم، والمستوى، والاهداف، ويتصف بذلك هذا المجتمع بعدم التماسك واللامبالاه من قبل معظم سكانه من بعض الامور الجارية، بالإضافة إلى العجز عن التغيير، ووجود حالات من الاغتراب حتى ولو كانت فردية.

أما فيما يتعلق بموضوع هذا البحث فهو المتمثل بقياس بعض العوامل المحددة والخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني في داخل الضفة الغربية منه، وقياس مدى تأثيرها على وجود مستويات الوجود للتضامن الاجتماعي في هذا المجتمع، وتتمثل الأجزاء التالية منه لتحديد القيام المنهجي بهذا الموضوع.

1.1. مشكلة وتساؤلات البحث:

يتمثل السؤال الرئيسي في هذا البحث بالسؤال التالي:

- ما طبيعة العوامل المرتبطة بمستويات التضامن الاجتماعي لدى أفراد العينة من المجتمع الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة خلال فترة الأزمة الفلسطينية الراهنة منذ 2023، وما علاقتها بمستويات التضامن الاجتماعي؟
ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أبرز العوامل المرتبطة بمستويات التضامن الاجتماعي المرتبطة بمستويات التضامن الاجتماعي لدى أفراد العينة؟
2. ما مستوى حضور كل عامل من هذه العوامل لدى أفراد العينة وفقاً لاستجاباتهم على أداة الدراسة؟
3. ما مستوى وترتيب العوامل المرتبطة بالتضامن الاجتماعي من حيث درجة حضورها النسبي لدى أفراد العينة خلال فترة الأزمة؟
4. ما أكثر مظاهر التضامن الاجتماعي حضوراً لدى أفراد العينة؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الكلية للعوامل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني، وبين مستويات التضامن الاجتماعي لدى أفراد العينة؟
6. ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الدرجة الكلية للعوامل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني ومستويات التضامن الاجتماعي؟
7. إلى أي مدى تكشف النتائج عن وجود فجوة بين التضامن الرمزي/ الوجداني والتضامن العملي/ المادي لدى أفراد العينة خلال فترة الأزمة؟

2.1. أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في العمل على تحقيق كل مما يلي:

1. التعرف إلى أبرز العوامل المرتبطة بمستويات التضامن الاجتماعي لدى أفراد العينة.
2. قياس مستوى حضور هذه العوامل لدى أفراد العينة.
3. تحديد مستوى التضامن الاجتماعي ومظاهره الرمزية والوجدانية والعملية.
4. الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين العوامل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني ومستويات التضامن الاجتماعي.

3.1. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث العلمية (النظرية) والعملية (التطبيقية) معاً بكل من:

1. محاولة توضيح نوعية العوامل المؤثرة على مستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع الفلسطيني خلال فترات الأزمات.
2. توضيح ومعرفة مدى التأثير لتلك العوامل على مستويات التضامن الاجتماعي في داخل هذا المجتمع.
3. العمل على تحديد العوامل المؤثرة أكثر من غيرها على الرفع من مستويات التضامن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وتحديد طبيعة ذلك التأثير لمختلف العوامل حجماً ونوعاً وشكلاً.

4. محاولة توضيح التغييرات الناتجة عن تأثير تلك العوامل، سلباً أو إيجاباً.
5. العمل على معرفة الاحتياجات اللازمة للتخفيف من التأثير السلبى لتلك العوامل على مستويات التضامن الاجتماعي.
6. محاولة وضع عدد من التوصيات اللازمة للزيادة من مستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع الفلسطيني، إذا حصل وكان منخفضاً في فترة من الفترات، ومعرفة العوامل المؤثرة على رفع مستواه أكثر من غيرها.

4.1. حدود البحث:

الحدود المكانية: محافظة رام الله والبيرة الواقعة في وسط الضفة الغربية بجميع قرراها ومخيماتها ومدنها.

الحدود الزمانية: فترة الأعوام ما بين: (2023م – 2026م).

الحدود البشرية: جميع سكان محافظة رام الله والبيرة المذكورة، وفقاً للعيينة المأخوذة منهم.

5.1. مفاهيم الدراسة:

مفهوم التضامن الاجتماعي:

يُعرف التضامن الاجتماعي اصطلاحاً بأنه حالة أو ظرف تتميز به الجماعة ويسود فيه الائتحام الاجتماعي والتعاون والعمل الجمعي الموجه نحو انجاز أهداف معينة، وهو بذلك عملية التآزر والاعتماد المتبادل، كما يظهر ذلك في الحياة الاجتماعية، والمعنى الأصلي لهذا المفهوم هو تشريعي، فهو يشير بذلك إلى تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية الموجودة عند الفترة المطلوبة لذلك.

كما ويُعرف اجتماعياً بأنه الوحدة والتكامل بين الأفراد والجماعات وتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة للذين يعيشون في ظل صعوبات مالية أو اجتماعية أو يواجهون تداعيات ناجمة عن بعض الأمور الطارئة، وهو بذلك مظهر من مظاهر التفاعل الاجتماعي ونمط من أنماط السلوك، كما يُعد بذلك ظاهرة اجتماعية تعكس التأثير المتبادل للأفراد في أداء عمل معي.

ويعرف التضامن الاجتماعي اجرائياً بأنه مظهر من مظاهر التعاون والتساند والتكافل بين المواطنين، وهو تعزيز لقيمة التعاون بين الناس والعمل في ظل وجود الأزمات والحوادث الطارئة والعوامل المختلفة التي يتعرض لها أي واحد منهم. (محمد عادل حمد، 2025م، ص ص 579 – 580).

أما مفهوم التضامن الاجتماعي إجرائياً فيعرف بمدى التماسك ومدى التعاون ومدى التعاطف الوجداني والمادي الموجود بين افراد وفئات وأسر المجتمع العربي الفلسطيني (بناء على عينة هذه الدراسة) من مختلف النواحي الاقتصادية/ المادية والاجتماعية والمجتمعية وغيرها من النواحي المعيشية في المجتمع العربي الفلسطيني.

مفهوم العوامل الاقتصادية، العوامل المجتمعية/ الاجتماعية:

تُعتبر العوامل الاقتصادية هي المقياس المادي لحالة المجتمع وقدرته على المعيشة مقارنةً بغيره من المجتمعات الأخرى على وجه الأرض، ولذلك فهي من أكثر العوامل المؤدية إلى الضغوط المؤثرة على الإنسان في مختلف النواحي المعيشية الأخرى وذلك لما لها من انعكاسات نفسية واجتماعية قوية في تأثيرها أيضاً على وجود مستويات متنوعة من التضامن الاجتماعي. حيث أن فقدان الراتب أو الأجر يؤدي إلى تدهور الوضع المادي للفرد في داخل المجتمع والذي يؤثر في النهاية على الصحة الجسمية والنفسية للفرد، وفقدان الأجر أو الراتب بحد ذاته يمثل حدثاً ضاغظاً، بالإضافة إلى أنه يجعل الفرد أكثر عرضة للتأثر بأحداث الحياة الضاغطة الأخرى (الهلول، 2007م، ص 1159).

أما مفهوم العوامل الاقتصادية إجرائياً فتُعرف بأنها العوامل التي تُعبر عن المستوى المعيشي للأفراد وللنساء وللأسر الفلسطينية (بناء على عينة هذا البحث) من حيث قياسها ضمن خط الفقر المحدد في هذا المجتمع من حيث درجة الانخفاض أو الدرجة المتوسطة

أو الدرجة المعيشية العالية، ويقاس ذلك بعدة فقرات منها مقدار دخل الأسرة الشهري وطبيعة العمل وغيرها، وأيضاً تعكس طبيعة هذه المستويات نفسها على بقية النواحي المعيشية الأخرى كالنواحي الاجتماعية والمجتمعية التي توجد بها الأسر والفئات الفلسطينية في داخل هذا المجتمع.

2. المنطلق النظري للبحث:

إن التضامن الاجتماعي هو حق من حقوق الانسان، ولذلك فيعتبر تمتع الفرد بضمان اجتماعي وشبكة حماية اجتماعية مناسبة هو جزء من حقوقه الاساسية وتجسيدا لتطور مفهوم حقوق الانسان على المستويين العالمي والمحلي، فقد جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان لكل شخص عضو في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي على ان يتحقق ذلك بواسطة المجهود القومي والتعاون الدولي ايضاً، وبما يتفق مع نظم كل دولة ومواردها من الحقوق التربوية والاقتصادية والاجتماعية التي لا غنى عنها لتحقيق كرامة الانسان وحرية واحتياجاته (المالكي وآخرون، 2012م، ص 1).

كما ظهر أنه، وبشكل عام، هنالك توافق على تعريف الضمان الاجتماعي الذي تستخدمه منظمة العمل الدولية، والذي يتلخص في جميع التدابير التي توفر الإعانات، سواء كانت نقدية أم عينية، وذلك بهدف حماية الإنسان من تبعات انعدام دخل العمل أو عدم كفايته بسبب المرض، أو الإعاقة، أو إصابات العمل، أو البطالة، أو الشيخوخة، أو وفاة المعيل، وتعذر الوصول إلى الرعاية الصحية، وعدم القدرة على دفع تكاليفها إذا كانت مرتفعة، وعدم كفاية الدعم العائلي، والفقير الشامل، والإقصاء الاجتماعي.

وأحياناً يُستخدم مفهوم الضمان الاجتماعي مرادفاً لمفهوم الحماية الاجتماعية، إلا أن هذا التداخل والخط الموجود غير صحيح؛ لأن الضمان الاجتماعي يُعد أحد مكونات الحماية الاجتماعية، كون الأخيرة أشمل في التغطية والهدف. وحتى على صعيد العمل داخل المؤسسات والمصانع والشركات في المجتمع، فإنه، وباعتبار أن الضمان الاجتماعي مكوّن من اشتراكات أو مساهمات بنسب معينة من قبل المشغلّ والمشتغل، أو ما يقدمه المشتغلون من استقطاعات لصندوق التقاعد أو نهاية الخدمة، أو اقتطاعات ضريبية، فإنه يكون بذلك حقاً مكتسباً للشخص المضمون. وبذلك يكون الضمان الاجتماعي جزءاً من الحماية الاجتماعية، بينما التأمين الاجتماعي جزء من الضمان الاجتماعي. وتسير برامج الضمان الاجتماعي الشامل في البلدان المتقدمة جنباً إلى جنب مع مختلف الترتيبات الخاصة التي يقوم بها الأفراد لحماية أنفسهم وعائلاتهم من الطوارئ، مثل المدخرات الخاصة، والتأمينات الخاصة، وصناديق المعاشات، والتأمين الصحي الخاص، والتأمين على الحياة (مسيّف جميل، 2016م، ص ص 4-5).

لقد ظهر أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يرتبط اساساً بمتابعة للفرد من موارد ومصادر اشباع حاجات وتحقيق اهداف ناتجة في الاساس من كون الفرد عضواً في جماعة اجتماعية، أي أن تلك العضوية توفر للفرد موارد اقتصادية لم يكن ليحصل عليها لو لم يكن منتبهاً إلى تلك الجماعة، وبالتالي تصبح المهمة في كيفية إنشاء وتكوين مثل تلك العضوية أي بناء العلاقات الاجتماعية في إطار مؤسساتي كما هو الحال في الأسرة، وجماعة المهنة، وجماعة الرفاق، وقد أكد بورديو على أن حجم الفائدة المستحقة من تلك العلاقات يوجد بالدرجة الأولى، ويشير إلى كمية ونوعية مثل تلك العلاقات في جوانب متعددة (المالكي ولدادوة، 2011م، ص 2).

لقد ظهر أن أحد الجوانب التي نالت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة هي مسألة اقتصاديات التضامن الاجتماعي في فلسطين ودورها في التنمية الذاتية للحماية الاجتماعية، بحيث أصبحت اقتصاديات التضامن الاجتماعي محور اهتمام كل من الباحثين، وصانعي السياسات، والعاملين في مجال التنمية الذين يتحرّون قدرتها على تمكين الفئات والمجتمعات المستضعفة، بهدف خلق مجتمع أكثر شمولية من شأنه أن يعزز قيم الديمقراطية والاستدامة لها وللتنمية في المجتمع. وإذا تم ربط هذه الاقتصاديات بأهداف التنمية المستدامة، فإن ذلك يزيد من مستويات وجود التضامن الاجتماعي. إلا أنه، وعلى الرغم من درجة الاهتمام المتزايد بها، ما زال هناك نقص في الأبحاث التي تستقصي تأثيرها وكيفية ممارستها.

ومن المفهوم أن التضامن الاجتماعي يرتبط بالتشارك في علاقات القوة، الأمر الذي يسمح ببناء مجموعات جديدة من العلاقات التي من شأنها تحدي القوة المهيمنة. ويتم استخدام اقتصاديات التضامن الاجتماعي كمفهوم للإشارة إلى المؤسسات والجمعيات والجماعات، سواء الرسمية منها أم غير الرسمية، التي تنتظم اقتصادياً وعن وعي اجتماعي حول فكرة المنفعة المتبادلة. ومع ذلك، فقد ركزت الكثير من الأعمال المتعلقة بتطوير اقتصاديات التضامن الاجتماعي على التعاونيات وحدها بوصفها عنصرًا محددًا لمفهوم التضامن الاجتماعي، وهذا مرتبط بحالة إحياء التعاونيات على الصعيد العالمي، والذي يعود إلى المصالح المختلفة والمتقاطعة لمختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والدولية، وعلى مستوى القواعد الشعبية.

ومن المهم تقييم كيفية فهم التعاونيات فيما يتعلق باقتصاديات التضامن الاجتماعي، والمجتمع، والاقتصاد السياسي، وإطار الوصول إلى الموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة تحليل التجارب على أرض الواقع، ودوافع مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في هذه المجالات. ومما تم ذكره بشكل خاص أن التعاونيات تمكنت من تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية في المجتمعات التي واجهت فيها السلطات التقليدية تحديات عبر الاستيلاء على الأراضي، وغير ذلك من أشكال التحولات المؤثرة ثقافيًا، وغيرها من الجوانب الأخرى (الصيرفي، 2022م، ص 9).

إن لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته الخاصة به وهي بذلك التي تعني دوراً كبيراً في تحديد العادات والتقاليد الموجودة فيه ومدى تقبلها من عدم، كما أن هذه الثقافة تتأثر بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل كبير، لذلك فهي متغيرة وليست ثابتة، وفي مرحلة تتغير فيها الثقافة من حال لآخر تبعاً للظروف الموجودة فإن التضامن الاجتماعي يخضع لذلك التغيير الثقافي (ذياب، 2016م، ص 2).

كما أن التضامن الاجتماعي يمر عادة في سياق التحولات البنوية المجتمعية، أي تلك المنعطفات الكبرى باختبارات عسيرة فيها، تُمتحن خلالها القيم والمؤسسات والاطر الاجتماعية من أجل تحديد قدرتها على الحفاظ على لحمة المجموعة وحفظ تماسكها ووحدتها، وتجسد ذلك في سلوكيات وممارسات عالية تقوم على تجديد معاني التآزر والتكاتف والتعاون، لذلك سيكون من المهم في اعتقادنا أن التعرض إلى ما يرافق تلك التحولات من ممارسات تدعم ما يمكن أن نتخذه من دلالات مرتبطة بتلك التحولات الظرفية، وما يُمكن التضامن أو تضعفه، فضلاً إلى أن تدفع إليه من ممارسات ومؤسسات طارئة تُبتكر من أجل تلبية الحاجات الناشئة والتكيف مع التغييرات الحاصلة، ففي حالة الازمات السياسية الحادة، والثورات، والحروب الأهلية، وانهيار الدول وحصول بعض من الكوارث البيئية تبتكر المجتمعات إعادة أشكال وتعابير تدعم تضامنها وتماسكها للتضامن الدفاعي عنها، ومع ذلك يمكن أن تكون من هذا المشهد وأكثر تعقيداً، هذه السياقات دافعة إلى الفردانية والانتشاء والانطواء، وقد يكون الأمر كأمر ثنائي. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 م، ص 3).

إن الرابط الاجتماعي يعني في علم الاجتماع مجموع الانتماءات والعلاقات التي تربط بين الفئات الاجتماعية فيما بينهم، فالرابط الاجتماعي يمثل القوة التي تربط بين أعضاء الأسرة الواحدة فيما بينهم وبهذه القوة تختلف في الزمان والمكان وتختلف قوة الرابط الاجتماعي إجرائياً في مجموع التفاعلات التي تربط أفراد الأسرة الواحدة، وتختلف طبيعة هذا الرابط باختلاف المجال العمراني الريفي والحضري والمادي وغيره، وذلك أن لكل مجال عمراني تحكمه تفاعلات تعكس النموذج الثقافي الذي يحكمه، أو بمفهوم آخر يعتبر كل تجمع للأفراد ضمن جماعة أو جماعات معينة وهذه الجماعة تتصف بالتجانس والتمايز ومن خلال ذلك تنتج بيئة ثقافية بهذا المفهوم ليصبح بمثابة محور بالنسبة للمدراس الاجتماعية الحديثة المفسرة لذلك فيما يخص الرابط الاجتماعي، كما أن للأصل العرقي والجنسي والديني دور هام في اتجاه الرابط الاجتماعي. (قاسم سعاد، 2021م، ص 8).

لقد ظهر أنه وعلى الرغم من إدراك الأهمية المحتملة لرأس المال الاجتماعي، فإن عدد البحوث التي تم القيام بها في هذا المجال

في فلسطين لا يزال محدوداً للغاية الآن، ولا يتعدى بعض الإشارات العابرة إلى هذا المفهوم ضمن خطة التنمية متوسطة المدى (2005 م - 2007 م) لوزارة التخطيط الفلسطينية، التي طالبت بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي، ولكنها لم تقترح أية وسائل ملموسة لعمل وتقرير التنمية البشرية الفلسطينية لعام 2004م الذي حمل عنواناً فرعياً "الأمل في ذلك المستقبل نحو تفعيل المجتمع الفلسطيني من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي"، ولكنه لم يذكر رأس المال الاجتماعي صراحة سوى ثلاث مرات فقط في التقرير وتعتبر دراسة فضل النقيب (النقيب، 2006) من بين الدراسات القليلة التي تعالج الموضوع في السياق الفلسطيني صراحة، وتناقش تأثير رأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي، وتطالب ببناء مؤشر ملائم لقياس رأس المال الاجتماعي في فلسطين (محمد نصر وجميل هلال، 2007م، ص 2).

إن رأس المال الكلي يشير إلى الأصول والموارد الكلية وبعض من هذه الأصول تكون ملموسة بمعنى أنها مرئية اجتماعياً وبعضها يكون علائقي أي متوقف على العلاقات الشخصية، وتوجد أنواع عديدة من رأس المال الموجود مثل رأس المال الثقافي، ورأس المال البشري، ورأس المال الاقتصادي، ورأس المال الديني، ورأس المال الاجتماعي، حيث أن رأس المال الاجتماعي يبنى على العلاقات بين الناس في المجتمع، ولا بد من وجوده بشكل متعادل بين مختلف فئات وطبقات المجتمع الواحد، كما أنه يتواجد في ثلاثة أشكال وهي: الالتزامات، والتوقعات، والجدارة بالثقة، للتركيبات الاجتماعية وقنوات المعلومات والمعايير (حواله والشوربجي، 2014م، ص 511).

أما فيما يتعلق بالعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني وهي العوامل المؤثر على وجود المستويات المتنوعة للتضامن الاجتماعي في داخل هذا المجتمع فهي: العوامل الاقتصادية، والعوامل المجتمعية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل الدينية، والعوامل السياسية، والعوامل الحزبية، والعوامل الوطنية العامة دون تحيز، والعوامل القرابية/العائلية، والعوامل الشخصية/الذاتية/النفسية.

أما فيما يتعلق بالعوامل المتأثرة وهي المتمثلة بمفردات الظاهرة المدروسة هنا وهي المتمثلة بمستويات التضامن الاجتماعي فقد جاءت بأشكال ما بين المتوسطة والمنخفضة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من خلال الدراسات السابقة، وهذا يدل على انخفاض درجة التضامن الاجتماعي العضوي في داخل هذا المجتمع في ظل الفترة الحالية خاصة وأنها جاءت متوافقة نوعاً ما مع نتائج الدراسة الحالية، وأن قيم التضامن الاجتماعي هي القيم المتمثلة بكل من: محاولة تفقد بعض العائلات التي طالها نوعاً من المعاناة أثناء تلك الفترة والسؤال عنها، وعدم التظاهر بمظاهر الفرح في أثناء المناسبات الشخصية والأسرية والعائلية كالنجاح والتخرج والاعراس وغيرها، وإظهار الحزن والدعوة لعدم التظاهر بمظاهر الفرح والبهجة والزيادة بها أثناء الأعياد الدينية كأعياد الفطر والأضحى والميلاد والفصح وغيرها، وإظهار الاحساس والتضامن الذاتي والأسري والعائلي مع معاناة أهالي هذا المجتمع، والاستعداد والمبادرة لعمل أي شيء حتى ولو بالكلام، والحديث عن تلك الفترة مع الغير، ومتابعة الأخبار الخاصة بفترة تلك الأزمة باستمرار، والتبرع الفعلي للمحتاجين في ظل وجودها، وعدم إقامة الحفلات خاصة في فترة هذه الأزمة، والاستعداد للتبرع المادي وغيره من الاحتياجات للمحتاجين.

3. منهجية البحث:

1.3. منهج البحث:

يعتبر المنهج الأساسي المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لكون هذا المنهج من أنسب المناهج اللازمة لإتمام عمل هذا البحث، وذلك بوصفه من المناهج التي تُعطي الباحث الفرصة لجمع وتحليل ووصف البيانات وتحويلها إلى معلومات مهمة للإجابة على أسئلة هذا البحث التي تم وضعها في بداية هذا البحث.

2.3. مجتمع البحث:

لقد تمثل مجتمع هذا البحث بجميع سكان محافظة رام الله والبيرة الواقعة في وسط الضفة الغربية من المجتمع العربي الفلسطيني، والتي تكون محتواها من 80 تجمعاً سكنياً ما بين قرى ومدن ومخيمات، وقد بلغ عدد سكان هذه التجمعات جميعها في هذه المحافظة المذكورة حوالي (377465) فرداً من مختلف الأعمار والنوع الاجتماعي والفئات المتنوعة: مهنيًا، ومادياً، وسياسياً، وغيرها... (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024م، رام الله، فلسطين).

3.3. عينة البحث:

لقد تم أخذ عينة هذا البحث بنسبة (1%) فقط، وذلك نظراً لارتفاع عدد مفردات هذا البحث والمتمثلة بجميع سكان محافظة رام الله والبيرة الواقعة في وسط الضفة الغربية من المجتمع العربي الفلسطيني، وبذلك وبناء على عدد جميع سكانها فقد بلغت قيمة العينة المأخوذة منها بقيمة (3775) فرداً، بحيث تم اختيار مفردات هذه العينة من مختلف تجمعات تلك المحافظة بالنسبة لعدد سكان كل تجمع بشكل متناسب معه من قرى ومدن ومخيمات، وهكذا تم إتباع هذه الطريقة مع مختلف تجمعات هذه المحافظة بناء على العينة "العشوائية المنتظمة" المأخوذة ضمن نطاق عمل هذا البحث.

4.3. أداة البحث:

لقد تم استخدام "أداة هذه الدراسة" كأداة رئيسية وأساسية ميدانية في هذا البحث وهي أداة "الاستبانة"، وقد احتوت هذه الاستبانة على قسمين رئيسيين وهما القسم الأول: وتمثل باحتوائه على مفردات الجانب الأول من البحث والمتمثلة بقياس العامل المستقل منه وهو "العوامل الخاصة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني وهي متغيرات الخلفية الاجتماعية والمتمثلة بالعوامل الاقتصادية/ المادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل النفسية، والعوامل السياسية/ الأمنية، والعوامل الثقافية، والعوامل الدينية وغيرها من العوامل المعيشية الأخرى..."، أما القسم الثاني فقد أحتوى على المفردات الخاصة بقياسها للعامل التابع في هذا البحث، وهي "مستويات التضامن الاجتماعي" في المجتمع الفلسطيني (عينة هذه الدراسة المتمثلة بسكان مدينة رام الله) خلال فترة الأزمات (الأزمة الراهنة منذ 2023م)، وقد تمثل مقياس الإجابة على مجالات هذه الاستبانة بشكل خماسي، وبعد ذلك أي عند التحليل تم دمجها إلى مقياس ثلاثي.

أما فيما يتعلق بالصدق الظاهري للمتغيرات المقاسة هنا فقد تم فحصه والتأكد منه، بالإضافة إلى عرض هذه الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين كان لهم بعض من الطلبات بالتعديل على بعض الاسئلة التي تقيس مجالات هذه الدراسة وقد تم الأخذ بها. أما فيما يتعلق بالثبات، فقد تم القيام به وفحصه عن طريق برنامج التحليل الإحصائي وطريقته المناسبة لذلك وقد جاءت قيمة معامل كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بقيمة وصلت إلى 0.90 وهو بذلك يُشكل قيمة ممتازة لقياس فقرات هذه الاستبانة.

5.3. أساليب جمع البيانات والتحليل المتبعة في هذا البحث:

لقد تم جمع البيانات الخاصة بهذا البحث وذلك بتوزيع الاستبانات جميعها على مفردات عينة هذا البحث المختارة هنا، وهي المُدرجة في قسم عينة هذا البحث المأخوذة ضمن مشروع عمل هذا البحث والمتمثلة بسكان محافظة رام الله والبيرة بجميع فئاتهم من المدن والقرى والمخيمات، وبعد أن تم تعبئتها جميعها عمل الباحث على ترتيب وترقيم هذه الاستبانات، بالإضافة إلى ترميزها وإدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي الخاص بها وهو برنامج SPSS والمختص بتحليل مثل هذه البيانات ذات الأسئلة المغلقة في تصنيف إجاباتها جميعاً، وبعد أن أتم الباحث عملية تعبئة كافة الاستبانات الصالحة للتحليل والبالغ عددها (3775) استبانة فقد قام الباحث بعمليات التحليل المناسبة، وذلك باستخدام عدد من التقنيات المناسبة وكان من أهم هذه التقنيات الإحصائية الصالحة والمناسبة لهذا النوع من التحليل هي ما يلي:

1. تقنية استخراج التكرارات والنسب المئوية الخاصة بسمات عينة الدراسة وبعض المتغيرات الأخرى.
 2. تقنية جمع قيم المتغيرات ودمجها معاً لفحصها لاحقاً.
 3. تقنية معامل الارتباط والانحدار كونها التقنية الأنسب في استخدامها لفحص قيم المتغيرات بعد دمجها وتحويلها من متغيرات فئوية إلى متغيرات كمية، ومن ثم استخراج قيمة الدلالة الإحصائية من خلال نفس هذه التقنية.
- 6.3. خصائص عينة البحث:**

الجدول رقم (1) بيانات الدراسة حسب خصائص العينة المأخوذة من مجتمع البحث بناء على نسبة العينة المأخوذة من المجتمع الفلسطيني

قيمة الإجابة:		المتغيرات:
1 - الجنس:		
النسبة المئوية %	التكرار	ذكر
52.9%	2000	
47.1%	1775	أنثى
100%	3775	المجموع:
2 - الحالة الاجتماعية:		
النسبة المئوية %	التكرار	أعزب
33.8%	1275	
52.9%	2000	متزوج
8%	300	مطلق
5.3%	200	أرمل
100%	3775	المجموع:
3 - العمل:		
النسبة المئوية %	التكرار	لا يعمل
26.5%	1000	
31.8%	1200	يعمل جزئياً
41.7%	1575	يعمل دائماً
100%	3775	المجموع:
4 - العمر:		
النسبة المئوية %	التكرار	صغير (من 15 - 25 سنة)
31.8%	1200	
42.4%	1600	متوسط (من 26 - 45 سنة)
25.8%	975	كبير (46 سنة أكثر...)
100%	3775	المجموع:
5 - التخصص العلمي:		
النسبة المئوية %	التكرار	تخصص تطبيقي
23.8%	900	

31.8%	1200	تخصص إنساني
23.8%	900	تخصص تجاري
6.6%	250	تخصص طبي
14%	525	غير ذلك.....
100%	3775	المجموع:
النسبة المئوية %	التكرار	6 – دخل الأسرة الشهري من جميع المصادر وجميع أفرادها:
31.8%	1200	قليل (أقل من 999 دولار في الشهر)
55%	2075	متوسط (من 1000 دولار – 2499 دولار)
13.2%	500	كبير (2500 دولار فأكثر...)
100%	3775	المجموع
النسبة المئوية %	التكرار	7 – المستوى التعليمي:
26.2%	1000	أقل من ثانوية عامة
23.8%	900	دبلوم متوسط
31.8%	1200	بكالوريوس
10.6%	400	دبلوم عالي
6.6%	250	ماجستير
1%	25	دكتوراه
100%	3775	المجموع:
النسبة المئوية %	التكرار	8 – طبيعة العمل:
20.9%	790	مدرس، في مدارس، وفي جامعات، وفي معاهد...
18%	680	طبيب/ ممرض/ فني اشعة وما شابه ذلك
16%	590	مهندس بكافة فروعها
10.6%	400	تاجر
6.6%	250	عمل حر
1.7%	65	غير ذلك...
26.2%	1000	لا يعمل
100%	3775	المجموع:

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة المواطنين الفلسطينيين".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن خصائص العينة المأخوذة من مجتمع هذا البحث بناء على نسبة العينة المأخوذة من المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بسكان محافظة رام الله والبيرة وسط الضفة الغربية أن غالبية سكانها تتراوح بشكل متقارب ما بين الذكور والإناث وأن زادت نسبة الذكور بشكل قليل، وأن غالبيتهم من المتزوجين ومن ثم العزاب، ومن الذين يعملون

بشكل دائم ومن ثم عمل جزئي، ومن متوسطي العمر والصغار، ومن ذوي التخصصات الإنسانية والتطبيقية والتجارية، ومن ذوي الدخل الشهري المتوسط والقليل، ومن ذوي مستوى التعليم بدرجة البكالوريوس فما دون ذلك، ومن ذوي الوظائف التعليمية والطبية والتقنية والتجارية في الغالب داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

4. تحليل البيانات ونتائج البحث:

1.4. العوامل الخاصة (المستقلة/ المؤثرة) بالمجتمع العربي الفلسطيني:

الجدول رقم (2) القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بالعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني:

مقدار قيمة الإجابة:		قيم الإجابة:
مستويات الإجابة	النسبة المئوية للخيار الأعلى %	
متوسطة	68 %	1 - عوامل اقتصادية:
متوسطة	68 %	2 - عوامل مجتمعية:
متوسطة	64 %	3 - عوامل اجتماعية:
متوسطة	61 %	4 - عوامل ثقافية:
منخفضة	59 %	5 - عوامل دينية:
منخفضة	57 %	6 - عوامل سياسية:
منخفضة	55 %	7 - عوامل حزبية:
منخفضة	52 %	8 - عوامل وطنية عامة دون تحيز:
منخفضة جداً	44 %	9 - عوامل قرابية، عائلية:
منخفضة جداً	40 %	10 - عوامل شخصية، ذاتية، نفسية:
منخفضة	57 %	المجموع:

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة المواطنين الفلسطينيين".

أما فيما يتعلق بمقياس الإجابة فيتمثل بكل مما يلي: (أقل من 50 % منخفضة جداً. من 50% إلى 60% منخفضة. من 60% إلى 70 % متوسطة. من 70% فأكثر... مرتفعة). والمقصود هنا بمعنى النسبة المئوية للخيار الأعلى أي أنه كلما كان مرتفعاً تكون القيمة أعلى أي أن مقدار قيمة إجابة المبحوثين عليه (عينة هذا البحث) كانت مساوية لهذه النسبة أو العكس عند درجة انخفاضها فتكون إجابة المبحوثين عليها منخفضة.

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) على أن القيمة الكلية للعوامل المؤثرة على قيم التضامن الاجتماعي عن عينة من المجتمع الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة قد جاءت ما بين المنخفضة والمتوسطة في الغالب وبشكل واضح، وأن غالبية هذه القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بالعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني (عينة هذه الدراسة) والمؤثرة على مستويات الوجود للتضامن الاجتماعي في هذا المجتمع قد جاءت متدرجة بدرجة وسلم انخفاضها وتوسطها بالشكل التالي: العوامل الاقتصادية، والعوامل المجتمعية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل الدينية، والعوامل السياسية، والعوامل الحزبية، والعوامل الوطنية العامة دون تحيز، والعوامل القربية/ العائلية، والعوامل الشخصية/ الذاتية/ النفسية.

2.4. المستويات المتعلقة (التابعة/ المتأثرة) بمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني:

الجدول رقم (3) القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير التابع والمتمثلة بمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني:

مقدار قيمة الإجابة:		قيم الإجابة:
مستويات الإجابة	النسبة المئوية للخيار الأعلى %	
متوسطة	69 %	1 - محاولة تفقد بعض العائلات التي طالها نوعاً من المعاناة اثناء تلك الأزمة والسؤال عنها
متوسطة	60 %	2 - عدم التظاهر بمظاهر الفرح في اثناء المناسبات الشخصية والأسرية والعائلية كالنجاح والتخرج والاعراس والخروج داخلياً او السفر للخارج للاستجمام، وغيرها...
متوسطة	66 %	3 - إظهار الحزن والدعوة لعدم اظهار مظاهر الفرح والبهجة والزيادة بها اثناء الأعياد الدينية كأعياد الفطر والأضحى والميلاد والفصح وغيرها:
متوسطة	63 %	4 - إظهار الاحساس والتضامن الذاتي والأسري والعائلي مع معاناة أهالي المحتاجين:
منخفضة	54 %	5 - الاستعداد والمبادرة لعمل أي شيء حتى ولو بالكلام:
منخفضة	52 %	6 - الحديث عن تلك الأزمة مع الغير:
منخفضة	50 %	7 - متابعة الأخبار الخاصة بتلك الأزمة باستمرار:
منخفضة جداً	44 %	8 - التبرع الفعلي للمحتاجين:
منخفضة جداً	43 %	9 - عدم اقامة الحفلات خاصة في فترة تلك الأزمة:
منخفضة جداً	41 %	10 - الاستعداد للتبرع المادي وغيره من الاحتياجات للمحتاجين:
منخفضة	54 %	المجموع:

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة المواطنين الفلسطينيين"

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3) على أن القيمة الكلية المُعبّرة عن قيم التضامن الاجتماعي عن عينة من المجتمع الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة فترة إجراء هذا البحث قد جاءت بشكل منخفض. أما فيما يتعلق بالقيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير التابع والمتمثلة بمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني على أن هذه المستويات الخاصة بدرجات الوجود للتضامن الاجتماعي قد جاءت بأشكال متنوعة ما بين المتوسطة والمنخفضة فقط في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، وهذا يدل على الوجود لانخفاض درجة التضامن العضوي الاجتماعي في داخل هذا المجتمع في ظل الفترة الحالية وقد جاءت قيم التضامن الاجتماعي متدرجة بدرجة وسلم انخفاضها بكل من الأنواع التالية: محاولة تفقد بعض العائلات التي طالها نوعاً من المعاناة اثناء تلك الأزمة والسؤال عنها، وعدم التظاهر بمظاهر الفرح في اثناء المناسبات الشخصية والأسرية والعائلية كالنجاح والتخرج والاعراس وغيرها، وإظهار الحزن والدعوة لعدم اظهار مظاهر الفرح والبهجة والزيادة بها اثناء الأعياد الدينية كأعياد الفطر والأضحى والميلاد والفصح وغيرها، وإظهار الاحساس والتضامن الذاتي والأسري والعائلي مع معاناة أهالي

المجتمع نفسه من قبل سكانه، والاستعداد والمبادرة لعمل أي شيء حتى ولو بالكلام، والحديث مع الآخرين عن فترة الأزمة الفلسطينية الراهنة وتداعياتها الإنسانية والاجتماعية منذ عام 2023، ومتابعة الأخبار الخاصة بفترة هذه الأزمة باستمرار، والتبرع الفعلي للمحتاجين، وعدم إقامة الحفلات خاصة في فترة الأزمة، والاستعداد للتبرع المادي وغيره من الاحتياجات للمحتاجين.

كما ظهر من خلال بيانات هذا الجدول أيضاً على أن هناك فرقاً بين نوعين من التضامن، وهو تضامن وجداني/ رمزي متوسط، وتضامن عملي/ مادي منخفض أو منخفض جداً، لذلك فبهذا يظهر هنا أن مظاهر التضامن الاجتماعي لدى أفراد العينة تميل إلى الطابع الوجداني والرمزي أكثر من الطابع العملي والمادي، فقد جاءت مؤشرات تفقد العائلات المتضررة، وعدم إظهار مظاهر الفرح، وإظهار الحزن، والإحساس بمعاناة المحتاجين في مستويات متوسطة، بينما جاءت مؤشرات التبرع الفعلي والاستعداد للتبرع المادي في مستويات منخفضة جداً، ويشير ذلك إلى وجود فجوة بين التعبير الشعوري عن التضامن وممارسته السلوكية المادية مثلما هو ظاهر هنا.

3.4. طبيعة العلاقة بين الدرجة الكلية للعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني وبين المؤشر الكلي لمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني:

الجدول رقم (4) العلاقة بين الدرجة الكلية للعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني وما بين المؤشر الكلي لمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني:

معنى الدلالة الإحصائية:	قيمة الدلالة الإحصائية: Sig	قيمة معامل الارتباط: R	نتيجة الفحص: تم استخدام معامل ارتباط بيرسون <i>Pearson</i> .	
دالة إحصائية	0.01	0.80	"قيم المتغير التابع معاً" الدرجة الكلية للعوامل المتعلقة بمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني:	"قيم المتغير المستقل معاً" الدرجة الكلية للعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني:

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن هنالك علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين الدرجة الكلية للعوامل الخاصة عن عينة من المجتمع الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة وما بين الدرجة الكلية لمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني نفسه، وقد ظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية الدالة على ذلك ومن خلال ارتفاع قيمة معامل الارتباط، مما يدل على وجود علاقة قوية وذات دلالة مميزة ما بين العوامل المذكورة والمقاسة هنا من خلال هذا البحث وهي العوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني وبين مستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

5. النتائج النهائية والاستنتاجية للبحث:

1- تبين أن خصائص العينة المأخوذة من مجتمع هذا البحث بناء على نسبة العينة المأخوذة من المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بسكان محافظة رام الله والبيرة وسط الضفة الغربية أن غالبية سكانها تتراوح بشكل متقارب ما بين الذكور والإناث وأن زادت نسبة الذكور بشكل قليل، وأن غالبيتهم من المتزوجين ومن ثم العزاب، ومن الذين يعملون بشكل دائم ومن ثم جزئي، ومن متوسطي العمر والصغار، ومن ذوي التخصصات الإنسانية والتطبيقية والتجارية، ومن ذوي الدخل الشهري المتوسط والقليل، ومن ذوي مستوى التعليم بدرجة البكالوريوس فما دون ذلك، ومن ذوي الوظائف التعليمية والطبية والتقنية والتجارية في الغالب داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

2- تبين أن القيمة الكلية للعوامل المؤثرة على قيم التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني قد جاءت منخفضة بشكل واضح، وأن غالبية هذه القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بالعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني والمؤثرة على مستويات الوجود للتضامن الاجتماعي في هذا المجتمع قد جاءت متدرجة بدرجة وسلم انخفاضها بالشكل التالي: العوامل الاقتصادية، والعوامل المجتمعية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل الدينية، والعوامل السياسية، والعوامل الحزبية، والعوامل الوطنية العامة دون تحيز، والعوامل القرابية/العائلية، والعوامل الشخصية/الذاتية/النفسية.

3- تبين أن القيمة الكلية المُعبّرة عن قيم التضامن الاجتماعي في المجتمع العربي الفلسطيني فترة إجراء هذا البحث قد جاءت بشكل منخفض. أما فيما يتعلق بالقيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير التابع والمتمثلة بمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني فقد تبين أن هذه المستويات الخاصة بدرجات الوجود للتضامن الاجتماعي قد جاءت بأشكال متنوعة ما بين المتوسطة والمنخفضة فقط في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، وهذا يدل على الوجود لانخفاض درجة التضامن العضوي الاجتماعي في داخل هذا المجتمع في ظل الفترة الحالية، وقد جاءت قيم التضامن الاجتماعي متدرجة بدرجة وسلم انخفاضها بكل من الأنواع التالية: محاولة تفقد بعض العائلات التي طالها نوعاً من المعاناة أثناء تلك الأزمة والسؤال عنها، وعدم التظاهر بمظاهر الفرح في أثناء المناسبات الشخصية والأسرية والعائلية كالنجاح والتخرج والاعراس وغيرها، وإظهار الحزن والدعوة لعدم اظهار مظاهر الفرح والبهجة والزيادة بها أثناء الأعياد الدينية كأعياد الفطر والأضحى والميلاد والفصح وغيرها، وإظهار الاحساس والتضامن الذاتي والأسري والعائلي مع معاناة أهالي المجتمع نفسه من قبل سكانه، والاستعداد والمبادرة لعمل أي شيء حتى ولو بالكلام، والحديث عن تلك الأزمة مع الغير، ومتابعة الأخبار الخاصة بفترة هذه الأزمة باستمرار، والتبرع الفعلي للمحتاجين، وعدم إقامة الحفلات خاصة في فترة هذه الأزمة، والاستعداد للتبرع المادي وغيره من الاحتياجات للمحتاجين. كما ظهر من خلال بيانات هذا الجدول أيضاً على أن هناك فرقاً بين نوعين من التضامن، وهو تضامن وجداني/ رمزي متوسط، وتضامن عملي/ مادي منخفض أو منخفض جداً، لذلك فبهذا يظهر هنا أن مظاهر التضامن الاجتماعي لدى أفراد العينة تميل إلى الطابع الوجداني والرمزي أكثر من الطابع العملي والمادي، فقد جاءت مؤشرات تفقد العائلات المتضررة، وعدم إظهار مظاهر الفرح، وإظهار الحزن، والإحساس بمعاناة المحتاجين في مستويات متوسطة، بينما جاءت مؤشرات التبرع الفعلي والاستعداد للتبرع المادي في مستويات منخفضة جداً، ويشير ذلك إلى وجود فجوة بين التعبير الشعوري عن التضامن وممارسته السلوكية المادية مثلما هو ظاهر هنا.

4- تبين أن هنالك علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين الدرجة الكلية للعوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني وما بين المؤشر الكلي لمستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني نفسه، وقد ظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة الإحصائية الدالة على ذلك، ومن خلال ارتفاع قيمة معامل الارتباط، مما يدل على وجود علاقة قوية وذات دلالة مميزة ما بين العوامل المذكورة والمقاسة هنا من خلال هذا البحث وهي العوامل الخاصة بالمجتمع العربي الفلسطيني وما بين مستويات التضامن الاجتماعي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني.

6. التوصيات:

1. ضرورة وجود درجة عالية من الوعي المعرفي بشكل علمي عن موضوع التضامن الاجتماعي في داخل المجتمعات العربية ومنها المجتمع العربي الفلسطيني ومن مختلف الفئات الاجتماعية بالرغم من التفاوت في مستوياتها المادية والاجتماعية.
2. مراجعة حالات المجتمعات المختلفة في العالم والتي مرت بأزمات متنوعة وأخذها كنموذج من حيث الوجود للمؤشرات الدالة على مستويات التضامن الاجتماعي التي وجدت فيها أثناء الأزمات وأخذها طريقاً يُحتذى به من أجل زيادة المستويات للتضامن الاجتماعي في المجتمع العربي الفلسطيني خاصة مع ظهورها بدرجات منخفضة لها بمؤشرات علمية دالة عليها خلال إعداد هذا البحث.

3. ضرورة العمل بالاعتماد على العديد من طرق الادخار المادي المتنوعة ومن أكثر من مصدر لمواجهة الأزمات المستقبلية التي تواجه الفئات الاجتماعية كقلة العمل، أو زيادة نسبة البطالة، أو انخفاض العملة المادية المتداولة، وغيرها من المؤثرات الأخرى.
4. ضرورة التنوع في الاعتماد على طرق الأعمال المختلفة وعدم الاكتفاء بالدخل الوظيفي الواحد من أجل تحقيق الأمن المادي في المجتمع لمواجهة أية أزمة مستقبلية قد تحدث سواء كانت أزمة صحية أو أية مؤثرات غيرها.
5. إعداد المزيد من مثل هذا البحث والتنوع في طرق البحث الخاصة به من كمية ونوعية أيضاً، وذلك كون موضوع التضامن الاجتماعي في المجتمعات يخضع لتأثيرات ومتغيرات متنوعة تؤثر على مستويات وجوده.

7. قائمة المصادر والمراجع:

- أميرة نياب. (2016). دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية (2007-2015) [رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية]. نابلس، فلسطين.
- إسماعيل الهلول. (2007، يونيو). دراسة لبعض الآثار النفسية والاجتماعية والقيمية الناتجة عن تأخير صرف رواتب معلمي الحكومة مقارنة بمعلمي الوكالة. مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، 15(2). غزة، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). رام الله، فلسطين.
- سهير حوالة، وهند الشوربجي. (2014، يوليو). رأس المال الاجتماعي بالتعليم: مقوماته ومعوقاته-دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية، العدد الثالث، الجزء الثاني. جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- عماد الصيرفي. (2022). الإيكولوجيا السياسية واقتصاديات التضامن الاجتماعي ضمن مصفوفة القوة في ريف فلسطين. جامعة بيرزيت. بيرزيت، فلسطين.
- قاسم سعاد. (2021). سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي. معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية. الجزائر، الجزائر.
- مجدي المالكي، وآخرون. (2012). الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات-دراسة استكشافية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله، فلسطين.
- مجدي المالكي، وحسن لدادة. (2011). المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله، فلسطين.
- محمد عادل حمد. (2025، آذار). التضامن الاجتماعي بين الموظفين-دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية للبنات-جامعة الأنبار، العدد 28، الجزء الخامس. الأنبار، العراق.
- محمد نصر، وجميل هلال. (2007). قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله، فلسطين.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019، 13-15 حزيران/يونيو). ندوة علمية-التضامانات الاجتماعية: التعبيرات والأشكال والجغرافيا الجديدة: الورقة المرجعية. تونس، الجمهورية التونسية.
- مسيف جميل. (2016). خيارات أنظمة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية في فلسطين: مراجعة عامة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024م، رام الله، فلسطين.